ابن هشام الخضراوي نحوياً

(ت ٦٤٦هـ)

سعد حسن عليوي

كلية المعلمين -جامعة بابل

المقدمة

ما من أمة عريقة أصيلة الا وتتبعت أصول فكرها وجذور حضارتها واهتمت بمنابع ثقافتها وتتبعت تلك المنابع لكي لا يعلوها الطمى وبالتالي تندثر معالمها فيصبح إدراكها عصياً على الاجيال . إذ ان التراث صار جزءاً من الحديث عن تراث الامة وبناء حضارتها وتكوين وجودها ، لما لهذا التراث من علامة مضيئة تدلل على مجد الأمة . فالامة الحية المدركة لقيمة الحياة والمستوعبة لدورها ورسالتها لا يمكن أن تقف مكتوفة الايدي وهي ترى جذور مجدها وأصول حضارتها غائرة في أعماق الزمن المندثر فالتراث العربي الإسلامي بمختلف أشكاله وأصوله واتجاهاته وفروعه مستودع ثر لفضائل علمية زاخرة من بينهما علوم اللغة العربية وعلى رأسها النحو العربي الذي بفضله تم الحفاظ على سلامة التركيب . فهذا العلم لولا فضل النحاة الذين وقفوا حياتهم لرعاية هذا العلم لما خرج لنا بهذا الشكل الذي دلّ على خدمتهم له وبراعتهم فيه وفي هذا البحث يطل على شخصية نحوية كانت لها جولة في مجال هذا العلم ولدت وترعرعت في بلاد الاندلس وصاحبها هو (ابن هشام الخضراوي) وما تجدر الاشارة اليه هنا أني رتبت المواضيع النحوية التي تطرق اليها هذا النحوي حسب الحروف الهجائية وهناك مواضيع أخرى لم ترتب هذا الترتيب وإنما رتبت على هيأة مباحث .

اسمه ولقبه

هو ابو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام بن عبد الله ابن أحمد الانصاري الخزرجي ، ويعرف بابن البرذعي الخضراوي نسبة الى الجزيرة الخضراء بالاندلس ، اديب نحوي ناثر ناظم . ولد سنة (٥٧٥هـ) أو نحوها . أخذ عن أبي ذر الخشني وابن خروف وأبي علي الرندي وغيرهم وأخذ عن الشلوبين [١].

مصنفاته

للخضراوي كتب حسنه في النحو والتصريف والبلاغة أهمها :

١.غرر الاصباح في شرح أبيات الايضاح .

٢.فصل المقال في أبنية الافعال .

٣.المسائل النخب.

٤.الافصاح بفوائد الايضاح لابي علي الفارسي .

٥.الاقتراح في تلخيص الايضاح وتتبعه بالشرح والتتميم والاصلاح .

٦.النقض على الممتع لابن عصفور .

وكانت له علاقة وطيدة بكتاب الايضاح لابي علي الفارسي . يضاف الى ذلك أن كتاب (الافصاح) الذي ألفه الخضراوي نقل عنه أبو حيان الاندلسي (ت٧٤٥هـ) في كتابه الارتشاف قال :" وفي الافصاح أن قولك : ضرباً زيداً الناصب له عند سيبويه فعل من غير لفظ المصدر تقديره التزم ضرباً زيداً فهو منصوب على انه مفعول بفعل مضمر ملتزم إضماره " [٢].

وفاته

توفي ابن هشام الخضراوي في الرابع عشر من جمادى الآخرة لسنة ستمائة وست واربعين للهجرة[٣] في تونس .

نشاطه النحوي

كان للخضراوي نشاط نحوي بيّن من خلال الوقفات التي وقفها في الكثير من المسائل النحوية . رغم ان المتتبع لنشاطه النحوي لا يستطيع أن يحدد ملامح منهجه النحوي لفقدان آثاره التي ألفها ولكن مع هذا يمكن للباحث أن يقول أن الخضراوي قد أختط لنفسه طريقاً وسطاً بين منهجي البصرة والكوفة في دراسة النحو فمرةً يلتقي مع البصريين على مسألة نحوية وأخرى مع الكوفيين . لقد حاول الباحث تتبع آراء الخضراوي وجمعها من المصادر النحوية التي ضمتها وهي كتاب الارتشاف لابي حيان الاندلسي وكتاب الهمع للسيوطي وكتاب مغني اللبيب لابن هشام وكتاب الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي . واليك أبرز المسائل النحوية التي كان للخضراوي فيها رأي أو توجيه :

حتى :

من بين أوجه (حتى) انها تأتي عاطفة بمنزلة (الواو) الا ان بينهما فرقاً من ثلاثة أوجه . جاء في المغني : " أحدهما : ان لمعطوف (حتى) ثلاثة شروط: أحدهما ان يكون ظاهراً لا مضمراً كما ان ذلك شرط مجرورها ، ذكره ابن هشام الخضراوي ، ولم أقف عليه لغيره "[٤].

جاء في الجنى الداني " قال ابن هشام في الافصاح : اتفقوا على انها لا يعطف بها إلا حيث تجر ولا يلزم العكس "[٥] لقد أشار أبو حيان الاندلسي الى أن الخضراوي قد تبع مذهب البصريين فيما يخص العطف بـ (حتى) قال :

" وقال ابن هشام الخضراوي لا يجوز العطف الا حيث يجوز الجر يعني مع الشروط المتقدمة قال: ولذلك لا يعطف المضمر على المظهر ولا على المضمر لا يجوز: ضربت القوم حتى إياك ، ولا قاموا حتى أنت لان حتى لا تجر المضمر ولا تعطفه وهذا الذي ذكره على مذهب جمهور البصريين"[٦] .

يتضح من كلام هؤلاء النحاة ان الخضراوي أول من ذكر الشرط الذاهب الى أن (حتى) لا يعطف بها المضمر على المظهر . جاء في أوضح المسالك:" واما حتى فالعطف بها قليل، والكوفيون ينكرونه، وشرطه أربعة أمور احدها كون المعطوف إسماً والثاني كونه ظاهراً. فلا يجوز قام الناس حتى أنا ذكره الخضراوي ..."[٧].

من جانب آخر يلتقي الخضراوي مع سيبويه في أن (حتى) تأتي بمعنى (الا) في الاستثناء . جاء في مغني اللبيب:" وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم (والله لا أفعل الا أن تفعل) والمعنى حتى ان تفعل يصرح به ابن هشام الخضراوي وابن مالك . ونقله أبو البقاء عن بعضهم في (وما يعلمان من أحد حتى يقولا)[٨] والظاهر في هذه الاية خلافه وان المراد منه الغاية ... وجعل ابن هشام – أي الخضراوي – من ذلك الحديث (كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصّرانه)[٩] اذ زمن الميلاد لا يتطاول فتكون (حتى) منه للغاية ولا كونه يولد على الفطرة عليّه اليهودية والنصرانية فتكون فيه للتعليل ... "[١٠] .

وقد رد أبو حيان الاندلسي على القول بان (حتى) تكون بمعنى (الا ان) بالقول :" وذكر في البسيط عن بعضهم في نحو :لا أقوم حتى يقوم قال : المعنى:إلا ان يقوم وقول سيبويه في قولهم (والله لا أفعل الا ان

تفعل) والمعنى حتى تفعل ليس ينص على ان (حتى) اذا انتصب ما بعدها تكون بمعنى (الا ان) لان قوله ذلك تفسير معنى"[١١] وحقيقة الامر ان هذا المعنى واضح في بيت المقنع الكندي :

ليس العطاءُ من الفضول سماحةً حتى تجودَ وما لديك قليلُ

وكذلك قول أمرئ القيس :

والله لا يذهب شيخي باطلا حتى أبيرَ مالكا وكاهلا[١٢]

ولو ان صاحب كتاب (الجنى الداني) يعد هذا المعنى غريباً قال: "وهو معنى غريب . وذكره ابن هشام الخضراوي وحكاه في البسيط عن بعضهم "[١٣] . ولا أدري من صاحب (البسيط) هذا أهو الخضراوي أم غيره ؟ .

ونجد ان السيوطي يقف عند رأي الخضراوي في هذه المسألة بايضاح أكثر من غيره قال :" وقال ابن هشام الخضراوي في حديث (كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه أو ينصّرانه) عندي انه يجوز ان يكون ،على الفطرة) حالاً من الضمير و (يولد) في موضع خبر وحتى بمعنى (الا ان) المنقطعة . كأنه قال : الا ان يكون ابواه ، والمعنى لكنْ أبواه يهودانه أو ينصّرانه. قال :وقد ذكر النحويون هذا المعنى في أقسام (حتى) ومنه قوله :

والله لا يذهب شيخي باطلا حتى أبيرَ مالكا وكاهلا

المعنى : الا ان أبير ، وهو منقطع بمعنى لكن أبير . أنتهى " [١٤].

حيهَلَ :

أشار الخضراوي الى معنى هذه اللفظة التي رُكّبت من لفظين بان معناها (عجّل)[١٥] وذكر ابن ألاثير هذا المعنى في كتابه (النهاية) فقال " ومنه حديث ابن مسعود (اذا ذكر الصالحون فحي هلا بعمر) أي ابدأ به واعمل بذكره . وهما كلمتان جعلتا كلمة واحدة وفيها لغات و (هلاّ) حث واستعجال "[١٦] . يضاف الى ذلك ان سيبويه أشار الى اللغات التي تكلم بها العرب فيما يخص هذه اللفظة قال:"ومن العرب من يقول :(حيهّلا) ومن العرب من يقول (حيهّل) اذا وصل واذا وقف اثبت (الالف) ومنهم من لا يثبت الالف في الوقف والوصل "[١٧].

الباء :

أضاف الخضراوي ان (الباء) تأتي مرادفة لمعنى (الكاف) . جاء في الهمع :"قال ابن هشام الخضراوي وبمعنى (الكاف) داخلة على الاسم حيث يراد التشبيه نحو : لقيت بزيد الاسد ورأيت به القمر ، أي لقيت بلقائه اياه الاسد أي شبهه . قال ابو حيان : والصحيح انها للسبب أي بسبب بقائه وسبب رؤيته "[١٨] .وهذا المعنى حقيقة لم يشر اليه النحاة فلم يذكر أحد منهم بان (الباء) تفيد معنى التشبيه اذ ان هذا التوجيه انفرد به الخضراوي دون غيره وهذا التوجيه غريب حقاً.

ظنّ بين الإعمال والإلغاء

من المتفق عليه بين النحاة ان (ظن) فعل اذا تأخر وجب إلغاؤه ، ولا يعمل الاّ على السماع[١٩]. أمّا اذا تقدم فالواجب اعماله والخلاف في هذه المسألة أنه هل يجوز الغاء (ظن) اذا تقدم ؟ جاء في الارتشاف :"واذا قلت ظننت زيد منطلق فخرجه سيبويه[٢٠] على حذف لام الابتداء كأنه قال : لزيد منطلق وكانت (ظننت) معلقة والجملة في موضع نصب ... وقد تنازع ابن هشام الخضراوي وابن عصفور[٢١] في هذا التركيب فيرى

ابن عصفور انه لا يحفظ الغاء ظن أو شي من أخواتها اذا وقعت صدراً ، وقال ابن هشام الخضراوي : (جاء عنهم مثل : علمت زيد قائم ، وقد علمت ان زيداً ذاهب" [٢٢]. فالظاهر ان سيبويه يجيز إلغاء (ظن) اذا كان متقدماً . أما اذا وقع (ظن) بين فعل ومرفوع نحو : (قام أظن زيد) فالبصريون على جواز الالغاء والاعمال . وقال الكوفيون لا يكون الإلغاء والاسم مرفوع على الفاعلية لا على الابتداء وقال الخضراوي:الصحيح ما رآه الكوفيون[٢٣] وهنا يميل الخضراوي الى رأي الكوفيين لانهم يعملون العامل الأول في باب التنازع خلاف البصريين الذين يعملون الثاني لقربه[٢٤] وهذا يؤكد ان الخضراوي يتخذ لنفسه منهجاً وسطاً بين المذهبين .

(عدَّ) بمعنى (ظنَّ)

من الافعال التي اختُلِف في انها تنصب مفعولين اصلهما المبتدأ والخبر الفعل (عدّ) فمذهب الكوفيين[٢٥] انه من أفعال هذا الباب وهو اختيار ابن مالك وأبي الحسن بن أبي الربيع[٢٦] ومما تجدر الإشارة اليه ان ابن مالك استدل على ذلك من خلال قول بعض الصحابة رضي الله عنهم: (جاء جبريل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما تعدون أهل بدر فيكم ؟ قال:(من أفضل المسلمين)[٢٧]ومن ثم قال ابن مالك:"قلت: في هذا الحديث شاهد على ان(عدّ) قد توافق (ظن) في المعنى والعمل ... واجراء (عدّ) مجرى (ظنّ) معنىً وعملاً مما أغفله أكثر النحويين وهو كثير في كلام العرب "[٢٨]. فاختيار ابن مالك هذا متأتٍ من كونه من الداعين إلى الاستشهاد بالحديث . في حين ان الخضراوي يذهب خلاف ذلك قال:" قالت الجماعة لا يصح أن يتعدى (عدّ) الى أثنين لا لغة ولا استعمالاً إنتهى"[٢٩] .

كأنّ :

يرى الخضراوي انه لا خلاف في ان (كأنّ) مركبة من (إن) وكاف التشبيه[٣٠] وهذا ما ذهب اليه الخليل وسيبويه والأخفش والفراء من الكوفيين[٣١] . ويرى ابن هشام ان ذلك ادعاء قال : " حتى أدّعى ابن هشام –أي الخضراوي – وابن الخباز الاجماع عليه، وليس كذلك – قالوا : والاصل في (كأن زيداً أسد ،إن زيداً كأسد. ثم قدم حرف التشبيه إهتماماً به ، ففتحت همزة ان لدخول الجار عليه ثم قال الزجّاج وابن جني ما يعد الكاف جُرّ بها"[٣٢]. والغريب في الامر ان ابن هشام يؤكد هذا التركيب في مصدر آخر قال:"والرابع–كأن– وهو للتشبيه المؤكد، لانه مركب من الكاف وان "[٣٣] .

كم :

تقع (كم) بحالتيها الاستفهامية والخبرية مواقع عدة وقد إنفرد الخضراوي بان جعلها تأتي مفعولاً لاجله . جاء في الهمع:"قيل : مفعولاً لاجله نحو: بكم إكراماً لك وصلت قاله ابن هشام الخضراوي قال :ولا بد من العلة ، لانه لا يحذف إلاّ في لفظ المصدر، قال ابو حيان ولا نعلم أحداً نص على جواز ذلك غيره"[٣٤]. من جانب آخر يذهب الخضراوي مذهب أبي علي الفارسي أن تمييز (كم) الخبرية يلتزم فيه الافراد اذا جاء منصوباً لان العرب التزمته في كل تمييز منصوب عن عدد أو كتابه ككم الاستفهامية وكأين وكذا . ورد هذا المذهب بان ذلك فيما يجب نصبه ، لا فيما يجوز نصبه وجره[٣٥] . وحقيقة الامر ان نصب تمييز (كم) الخبرية ذكره سيبويه عن بعض العرب[٣٦] .

لا سيما :

لا سيما كلمة يستثنى بها ، ولا يستثنى بها الا ومعها نفي فلو قلت (جاءني القوم سيما زيد) لم يجز[٣٧] جاء في الهمع "ووجهه انك اذا قلت: قام القوم لاسيما زيد فقد خالفهم زيد في انه اولى بالقيام منهم، فهو

مخالفهم في الحكم الذي ثبت لهم بطريق الاولوية. قال الخضراوي: لمّا كان ما بعدها بعضاً مما قبلها، وخارجاً عنه بمعنى الزيادة كان إستثناءً من الاول، لانه خرج عنه بوجه لم يكن له، واقرب ما يشبه به قوله:

فتى كملت خيراته غير أنه جواد فما يبقي من المال باقيا[٣٨]

لان كونه (جواداً) خير، لكن زاد في هذا الخير على غيره بما هو خير"[٣٩] وبهذا نجد الخضراوي ينضم الى قائمة النحاة الذين يعدّون (لاسيما) من أدوات الاستثناء وعلى رأسهم الكوفيون وجماعة من البصريين كالاخفش وابي حاتم السجستاني وأبي علي الفارسي والنحاس[٤٠] .

في حين لا يذهب السيوطي الى ذلك قال: " والصحيح انها لاتعد من أدوات الاستثناء ... ومما يبطل ذلك دخول الواو عليها ، وعدم صلاحية (الا) مكانها بخلاف سائر الادوات فالمذكور بعدها ليس مستثنى بل منبه على أولويته بالحكم المنسوب لما قبلها ... "[٤١] .

أما زيادة (ما) بعد (سيّ) فهي زيادة لازمة كما يراها الخضراوي قال السيوطي :"فان كلاهما معرفة مجرور نحو : لاسيّما زيد " فبالاضافة و(ما) زائدة وزيادة (ما) بين المضافين مسموعة ويجوز حذفها نحو لا سيّ زيد ، نصّ عليه سيبويه وزعم ابن هشام الخضراوي : انها زائدة لازمة وليس كما قال "[٤٢] .

وحقيقة الامر ان رأي الخضراوي هذا يعمده قول سيبويه في هذا الجانب حيث قال في لزوم (ما) الزائدة للتوكيد " ومثل ذلك . ولا سيما زيد فربّ توكيد لازم حتى يصير كأنه من الكلمة[٤٣] " فـ(ما) في (سيّ) أصبحت جزءاً من الكلمة لذلك قال الخضرواي انها زائدة لازمة.

لو :

يرى كل من الخضرواي والشلوبين بأن (لو) لا تفيد الامتناع بوجه أي لا امتناع الشرط ولا امتناع الجواب بل هي لمجرد الربط . جاء في مغني اللبيب :"وهذا الذي قالاه كانكار الضروريات اذ فهم الامتناع منها كالبديهي فان كل من سمع (لو فعل) فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ولهذا يصحّ في كل موضع أستعملت فيه ان تعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفياً لفظاً ومعنى تقول :

(لو جاءني أكرمته ، لكنه لم يجئ ...)"[٤٤] من جانب آخر ان الخضرواي وقفةً فيما يخص خبر (ان) الواقعة بعد (لو) اذ جوّز الخضراوي وغيره وقوعه جامداً ومشتقاً غير فعل . جاء في الهمع :"وهو الصواب لوروده قال تعالى (ولو أن ما في الارض من شجرةٍ أقلام[٤٥] " [٤٦].

اما مذهب سيبويه[٤٧] في خبر (ان) الواقعة بعد (لو) فيرى فيه أن (أن ومعمولاها) في موضع رفع على الابتداء ولا يحتاج الى خبر لانتظام المخبرعنه والمخبر بعد (أن) كما في قوله تعالى (ولو انهم صبروا)[٤٨] جاء في الارتشاف :"وذكر ابن هشام الخضراوي ان مذهب سيبويه والبصريين أن الخبر محذوف ، وذهب الكوفيون وتبعهم المبرد والزجاج والزمخشري وجماعة الى انه في موضع رفع على الفاعل تقديره لو ثبت انهم وزعم السيرافي والزمخشري ان خبر ان هذه لا يكون الا فعلاً وهم وخطأ فاحش قال تعالى (ولو ان مافي الارض من شجرة أقلام"[٤٩] اما (لو) التي للتمني فهي كـ(ليت) في نصب الفعل المضارع مقروناً بالفاء كما في قوله تعالى (فلو ان لنا كرةً فنكون)[٥٠] جاء في الجنى الداني :"واختلف فيها على ثلاثة أقوال : الاول انها قسم برأسه فلاتجاب كجواب الامتناعية نصّ عليه ابن الضائع وابن هشام الخضراوي "[٥١] .

نعمت :

في تقدير فاعل (نعمت) في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم (مَن توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت)[٥٢] نجد ان ابن عصفور يخرجه على تقدير : فبالرخصة أخذ ونعمت رخصة الوضوء[٥٣] أما

الخضراوي فيجعله على تقدير : ونعمت الفعلة الاخذ بالسنة[٥٤] بينما نجد ابن مالك يحدده بشرط لم يذكره السابقون قال"فالنكرة التالية (نعم) مميزة لا تحذف ولا يقتصر عليها الا في نادر من القول مردف بعطف يقوم مقام ذكر المخصوص "[٥٥].

نون الوقاية :

اختلف في النون المحذوفة من قول الشاعر (عمرو بن معديكرب)

تراه كالثغام يعلُّ مسكاً يسوء الفاليات اذا فليني[٥٦]

أهي نون الوقاية أم نون الاناث ؟ فذهب المبرد الى أن المحذوفة نون الوقاية لان الاولى ضمير الفاعل فلا يحذف واختاره السيوطي[٥٧] وكان من بين المرجّحين لهذا الرأي ابن جني والخضراوي وابو حيان وغيرهم[٥٨].

أما سيبويه فيرى أن المحذوفة هي نون الاناث واختاره ابن مالك قياساً على (تأمروني)[٥٩] قال سيبويه :"واذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثم ادخلت فيه نون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع وذلك قولك لتفعلن ذلك ولتذهبن لانه اجتمعت فيه ثلاث نونات فحذفوها استثقالاً وتقول هل تفعلنّ ذاك تحذف نون الرفع لانك ضاعفت النون وهم يستثقلون التضعيف فحذفوها اذا كانت تحذف ... وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا بلغنا ان بعض القراء قرأ أتحاجون وكان يقرأ فيم ينشرون وهي قراءة أهل المدينة وذلك لانهم استثقلوا التضعيف"[٦٠].

والراجح في تقديري هو مذهب المبرد ومن تبعه اذ ان نون الوقاية كالعامل المساعد فاذا اقترن بالفعل ما يشبه صورتها فالحذف بالمساعد لا بالاصلي .

الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل :

الفعلان (أعلم) و (أرى) أجمع النحاة على تعديتهما الى ثلاثة مفاعيل[٦١] وزاد سيبويه[٦٢] الفعل (نبّأ) وقال الخضراوي (أنبأ)[٦٣] . جاء في الارتشاف " وذكر الفارسي[٦٤] والجرجاني هذه الأربعة وزاد الفراء (أخبر) و(خبّر) وزاد الكوفيون (حدّث) قالوا ولم يحفظ عن العرب ما يتعدى إلى ثلاثة غيرها ، ولم يذكر المتقدمون من البصريين أخبر وخبّر وحدّث ، وقد ذكرها جماعة من المتأخرين كالزمخشري[٦٥] .

والملاحظ إن الفعلين (أنبأ) و(نبأ) استعملا على أصلهما في نصبهما للمفعولين كقوله تعالى (من أنبأك هذا)[٦٦] وأما تعديه هذين الفعلين إلى ثلاثة مفاعيل فعلى الاتساع وقد أشار الأستاذ عباس حسن إلى الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل بالقول:" وقد نصّت كتب اللغة على أفعال أخرى – قلبية وغير قلبية – قد ينصب كل فعل منها بذاته ثلاثة من المفاعيل. دون وجود همزة التعدية قبله وأشهر تلك الأفعال خمسة : نبّأ – أنبأ – حدّث –أخبر–خبّر" [٦٧].

التعدي واللزوم :

الفعل لازم ومتعدٍ وقد يكون الفعل الواحد لازماً ومتعدياً بنفسه نحو (فغر فاه) أي فتحه و (فغر فوه) أي انفتح وقد يكون الفعل المتعدي متعدياً بنفسه تارة وبحرف جر أخرى نحو (شكرت زيداً و شكرت لزيدٍ) وقد يعلق الفعل اللازم بمفعول به معنى فيعدى بحرف الجر مخصوصاً وبابه السماع[٦٨] نحو مررت بزيد وغضبت على عمرو فان كان الفعل لا يقتضيه بخصوصه نحو : خرجت الى زيد فقال الخضراوي " لا يسمى هذا متعدياً بخلاف خرجت من الدار فيسمى تعدياً لضرورة أن الخروج يقتضي مخروجاً منه "[٦٩] في حين أن أبا حيان الأندلسي لا يتفق والخضراوي في هذا الجانب فيذهب إلى القول: (والصحيح انه يسمى متعدياً وان كان لا يقتضيه بخصوصه والحكم سواء)[٧٠] واميل في ذلك ألى ما ذهب إليه أبو حيان . يضاف

إلى ذلك إن حرف الجر الذي عدّي به الفعل هو الذي يحقق المعنى المراد وفي الحالتين إن التعدية تعدية غير مباشرة [٧١].

وزن الفعل في المنع من الصرف :

إن وزن الفعل على ثلاثة اضرب ، وزن يخص الفعل ولا يوجد في الأسماء وضرب يقع على الأفعال والأسماء إلا انه في الأفعال أغلب وضرب يكون فيهما من غير غلبة لاحدهما على الآخر[٧٢] .

جاء في الهمع :"وقال الخضراوي : اتفق أصحابنا في أمثلة الأوزان إنها إن استعملت للأفعال خاصة حكيت نحو : ضرب وزنه فعل وانطلق وزنه : أنفعل وان استعملت للأفعال وأريد بها نفس ما يوزن فحكمها حكم نفسها فهي أعلام . فكان فيها ما يمنع الصرف مع العلمية لم ينصرف كقولك : فعلان لا ينصرف . وأفعل لا ينصرف ، وان لم يرد بها ذلك وأريد حكاية موزون مذكور معها ففيه خلاف كقولك ضاربة وزنها فاعلة فمنهم من لم يصرف هنا فاعله. لان هذه الامثلة اعلام , فهذا علم فيه تاء التأنيث ومنهم من قال يحكي به حاله موزونه, وهم الاكثر فيصرف هنا فاعله واذا قال عائشة وزنها فاعل فمنع من الصرف, اذ لا حكاية توجب تنوينه .

وان قرن مثال بما نزل منزلة الموزون فحكمه حكم ما نزل منزلته ما امتنع صرفه. هذا راي سيبويه والمبرد, وخالف المازني وقال ينبغي صرفه , لان افعل هنا مثال للوصف وليس بوصف ,الا ترى انه يجب صرفه في قولنا . كل افعل اذا كان صفة فانه لا ينصرف ، وردّ بانه من اللفظ صفة في المقيس دون المقيس عليه والمرعي حكمه في اللفظ "[٧٣] .

المهموز من الافعال

المهموز من الافعال كـ (يقرأ ويتوضأ) يجوز تسهيل همزه جاء في الهمع (ونصّ سيبويه وغيره كالفارسي وابن جني على انه لا يجوز إبداله لينا محضاً الا في الضرورة) . قال الخضراوي : وما حكى الاخفش من قريت، وتوضيت، ورفوت لغة ضعيفة فاذا دخل الجازم على المضارع في هذه اللغة لم يجر حذف الاخر له . لان حكمه حكم الصحيح ويقدر حذف الجازم الضمة من الهمزة "[٧٤] وقد أجاز ابن عصفور[٧٥]: حذفه فأعطاه حكم المعتل الاصلي كقوله :

وإلاّ يبدَ بالظلم يُظلمِ[٧٦]

وأجيب بانه ضرورة . أو على لغة بدا يبدا كبقى يبقى "[٧٧] .

المفعول معه

هو التالي (واو) المصاحبة كما في القول : (جاء البرد والطيالسة) و(مشيت والنيل) ولقد أثبت أبو حيان الاندلسي ما ذكره الخضراوي في هذه المسألة بالقول : " وقال ابن هشام الخضراوي : أختلف القياسيون فقيل ينقاس في كل ما جاز فيه العطف حقيقة أو مجازاً وقيل قياس في المجاز سماع في العطف الحقيقي ، ومذهب الفارسي عدم القياس الا فيما صلح فيه العطف فلا يجيز جلست والشارع ولا جلست وطلوع الشمس ولا ما قام زيد وعمراً وان كان قد سمع فيما هو بمعناه الا انه لا تقيسه ، وعلى هذا أكثر النحاة وهو ظاهر الكتاب[٧٨] وذهب الجرمي والمبرد والسيرافي الى انه مطرد في كل ما كان الثاني مؤثراً الاول . وكان الاول سبباً له نحو(استوى الماء والخشبه) و(جاء البرد والطيالسه) و(جئت وزيداً) اذا كنت السبب في مجيئه ومازلت وعبد الله حتى قعد فألزموا النصب في هذه المثل وغيرهم جاز النصب في هذه للاشتراك في المجئ والاستواء.وان كان في الثاني بعض تجوز،ورأيت الشلوبين يجيز القياس في هذا النوع وفيما زلت أسير

والنيل والاتفاق على ان هذا مطرد في لفظة الاستواء والمجئ والصنع وفي كل لفظة سمعت وينبغي عندي ان يقاس على ما سمع في معناه فتقيس وصل على جاء ووافق على الاستواء وفعلت على صنعت وذكر سيبويه لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها[٧٩] وما زلت وزيداً حتى فعل انتهى ، ما يخص من كلام ابن هشام"[٨٠] .

والمقصود هنا ابن هشام الخضرواي جاء في الهمع :"وقال ابن هشام الخضراوي :الاتفاق على ان هذا مطرد في لفظ الاستواء والمجئ والصنع ، وفي كل لفظة سمعت وينبغي عندي ان يقاس على ما سمع ما في معناه. وان لم يكن من لفظه فتقاس (وصل) على(جاء)و(وافق) على (استوى) و(فعلت) على (صنعت) وكذا ما في معناه وما ليس ألفاظها ومعانيها لا ينبغي ان يجوز أنتهى"[٨١] .

توسط الخبر بين (ما) والفعل الناقص

أجاز أكثر النحاة القول(ما عالماً زال زيد) ومنع ذلك بعضهم . جاء في الارتشاف :"وأما توسيطه بين (مادام) نحو قولك :ما طالعة دامت الشمس فنصّ صاحب الافصاح –أي الخضراوي– وبدر الدين بن مالك على انه لا يجوز والقياس يقتضي الجواز قياساً على ما أجازوا من قولك عجبت مما زيداً تضرب الا انه ثبت ان دام لا يتصرف فيتجه المنع "[٨٢] .جاء في شرح ابن عقيل على الالفية :"وأشار بقوله:(وكل سبقه دام حظر) الى ان كل العرب أو كل النحاة منع سبق خبر (دام) عليها ، وهذا أن أراد به انهم منعوا تقديم خبر دام على (ما) المتصلة بها، نحو (لا أصحبك قائماً ما دام زيد) فمسلّم . وان أراد انهم منعوا تقديمه على (دام) وحدها ، نحو (لا أصاحبك ما قائماً دام زيد) وعلى ذلك حمله ولده في شرحه – ففيه نظر– والذي يظهر انه لا يمتنع تقديم خبر دام على دام وحدها فتقول(لا أصاحبك ما قائماً دام زيد) كما تقول (لا اصاحبك ما زيداً كلمت) "[٨٣]وحقيقة الامر ان ما نصّ عليه صاحب الافصاح وبدر الدين بن مالك هو الاولى بالاخذ لان (دام) مع (ما) صارتا كالصلة والموصول . قال ابن هشام (صاحب المغني) :" وان قدمته على (دام) دون (ما) لزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته وذلك لا يجوز . لا تقول :(أعجبت مما زيداً تصحب) وانما يجوز ذلك في الموصول الاسمي غير الالف واللام تقول (جاءني الذي زيد أضرب)[٨٤] .

تفسير الضمير بالعائد عليه

يحتاج ضمير الغائب الى مفسِّر والاصل في مفسّره أن يكون متقدماً عليه ، فاذا تقدم عليه إسمان مستويان في الاسناد كان الضمير عائداً على الاقرب إلاّ ان دلّ دليل على انه لغير الاقرب[٨٥] . جاء في الارتشاف :"قال ابن مالك : أو يذكر ما هو له جزء كقوله : اذ حشرجت يوماً " [٨٦].

قال فالضمير عائد على النفس والغنى في قوله (لعمرك ما تغني الثراء عن الفتى ... فأغنى عن ذكر النفس لانها جزء منه وقال ابن هشام الخضراوي الضمير يعود على النفس ولم يتقدم لها ذكر لكن الحشرجة وضيق الصدر دلاّ عليها ومن ذلك : من كذب كان شراً له" وأعدلوا هو أقرب للتقوى"[٨٧] ونحوهما الضمير يعود على المصدر الدال على كذب ، والدال عليه أعدلوا لانه أحد جزءي الفعل... "[٨٨] .

البدل

اتفق النحاة على ان لفظة (النار) في قوله تعالى (قتل أصحاب الاخدود)[٨٩]بدل جاء في الارتشاف :" قال الفارسي بدل اشتمال ، وقال الفراء وابن الطرّاوة بدل الكل من كل ، وقال ابن خروف بدل اضراب ، وقال ابن هشام (الخضراوي) على حذف مضاف أي اخدود النار "[٩٠] .

الإمالة

كانت للخضرواي وقفات فيما يخص جوانب اللغة ومنها الجانب الصوتي . جاء في الهمع:"واما الحروف فلم يُمل منها الا (بلى) لانها تنوب عن الجملة في الجواب فصار لها بذلك مزيه على غيرها ولا (إمّا لا) لانها موضوعة موضع الجملة من الفعل والفاعل لان المعنى : إن لم تفعل كذا فافعل كذا ولو أفردت من (إمّا) لما صحّت إمالة ألف (لا) وحكى ابن جني عن قطرب إمالة (لا) في الجواب لكونها مستقلة في الجواب كالاسم . قال الخضراوي: والاحسن ان يقال كالفعل لانها استقلت لنيابتها عن الفعل" [٩٥]وقول الخضراوي هو الصواب لانها نابت عن جملة فعلية وليست أسمية .

إضافة الصفة الى الموصوف

ذهب بعض النحاة الى جواز إضافة الصفة الى الموصوف نحو : كريمُ زيدٍ أي زيد كريم . جاء في الارتشاف " وأنكر ذلك أبو علي . وقال العرب لا تقول : قائم زيد ولا قاعد عمرو ويريدون زيد القائم وعمرو القاعد . قال ابن هشام (الخضراوي) : وقد جاء هذا الذي منعه أبو علي قال:

وكأن عاقبة النسور عليهم حج باسفل ذي المجاز نزول[٩٦]

وانما أراد النسور العاقبة "[٩٧] وهذه الاضافة يرى ابن عصفور[٩٨] فيها بانها اضافة غير محضة وغيره اي انها محضة ويرى ابن مالك[٩٩] انها شبيهة بالمحضة .

العطف على المستثنى

اتفق النحاة على القول(ما أتاني احد الا زيدٌ الا عمراً) على ان تنصب احدهما وترفع الآخر من غير تعيين فان رفعتهما فأكثر النحويين على منع ذلك[١٠٠] . جاء في الارتشاف: "وتقول : ما أتاني الازيد والا عمر، وما أتاني احد الا زيد والا عمرو، ولايجوز رفعهما جميعاً الا بحرف العطف فتقول: والا عمرو ويجوز عمرو دون إلا، وأجازت جماعة رفعهما بغير حرف عطف ولو اظهرت أحد لم ترفع اثنين قال ابن هشام (الخضراوي): الاجود ان يحمل على حذف حرف العطف ، وقد أجازه ابن الطرّاوه على غير هذا حمل الثاني على المعنى ، لان معناه كمعنى الاول وهو مستثنى منه الا ترى انه يجوز عطفه عليه بالا وبغير إلا، والحمل على المعنى في هذا الباب أقوى"[١٠١] .

الخاتمة

درس ابن هشام الخضراوي العربية على يد ابن خروف والشلوبين حتى أصبح إماماً لها فكان له فيها تصانيف عدة يتضح ذلك من خلال اهتمامه البالغ بكتاب الايضاح لابي علي الفارسي فقد شرحه في كتابه (الافصاح) ولخصه في كتابه (الاقتراح) وشرح ابياته في كتابه (غرو الإصباح) وقيل عنه بانه له اهتمامات في النظم والنثر والبلاغة وله تقييدات مفيدة في مختلف العلوم .

لقد إختط هذا النحوي لنفسه منهجاً نحوياً وسطاً بين المدرستين البصرية والكوفية فمرة نجده مع البصريين وأخرى مع الكوفيين . كان كغيره من نحاة الاندلس يجيز الاستشهاد بالحديث الشريف . ومن المسائل النحوية التي انفرد بها انه جعل (الباء) تفيد التشبيه . وان (كم) تأتي عنده مفعولاً لاجله وأضاف ان (حتى) لا يعطف بها المضمر على المظهر وذكر بان (حيهل) جاءت بمعنى (عجّل) وأضاف الى الافعال المتعدية (أنبأ) على انه من الافعال التي تتعدى الى ثلاثة مفاعيل وأشار الى ان الفعل (عدّ) لا يتعدى الى إثنين لا لغةً ولا إستعمالاً وأكد هذا النحوي ان (لو) لا تفيد الامتناع وانما هي لمجرد الربط و كان مرجحاً لرأي

الكوفيين في عدّ (لاسيما) من أدوات الاستثناء وذهب مذهب أبي علي الفارسي الى ان تمييز(كم) الخبرية يلتزم فيه الافراد اذا جاء منصوباً هذا لم يكن اهتمامه بالجانب النحوي حسب بل اهتم بجوانب اللغة الاخرى .

وآخر قولي ان الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله .

المصادر والمراجع

١. إيضاح المكنون / لاسماعيل باشا . طبعة طهران ١٩٥٧ م .
٢. بغية السالك الى أوضح المسالك / لعبد المتعال الصعيدي / دار العلوم الحديثة /بيروت /١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
٣. بغية الوعاة / للسيوطي / طبعة عيسى البابي الحلبي / ١٩٦٥م .
٤. التكملة /لابن الابّار / طبعة القاهرة / ١٩٥٦م
٥. خصائص مذهب الاندلس النحوي / لعبد القادر رحيم الهيتي / بغداد ١٩٨٢م.
٦. سنن ابي داود مع حاشيته عون المعبود نشر الحاج حسن إيراني / بيروت .
٧. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت ٧٦٩هـ) تأليف / محمد محي الدين عبد الحميد / دار الطباعة والنشر / موصل / د. ت .
٨. شرح الاشموني على الفية ابن مالك / طبعة عيسى البابي الحلبي .
٩. شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ / لابن مالك / تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري / مطبعة النعمان / بغداد / ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
١٠. شرح قطر الندى وبل الصدى / لجمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ط١ طبعة السعادة /مصر/١٩٦٣م .
١١. شرح المفصل /لموفق الدين يعيش بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ) بيروت (د.ت) .
١٢. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح / لابن مالك الطائي تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي / القاهرة /١٣٧٦هـ-١٩٥٧م .
١٣. الكتاب / لسيبويه /تحقيق عبد السلام هارون ، دار القلم ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة والهيئة المصرية العامة لكتاب
١٣٨٥هـ-١٣٩٧هـ = ١٩٦٦-١٩٧٧م .
١٤. كشف الظنون لحاجي خليفة طبعة طهران / ١٩٥٧م .
١٥. المقرّب / لابن عصفور (علي بن مؤمن) تحقيق احمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري / بغداد/ مطبعة العاني/ ط٤/١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
١٦. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف / د.خديجة الحديثي / دار الرشيد للنشر / بغداد / ١٩٨١م .
١٧. النحو الوافي /عباس حسن / ط٣/ القاهرة /دار المعارف / مصر / ١٩٦٦-١٩٦٨ م .
١٨. نشأة النحو/ محمد الطنطاوي / دار المعارف /مصر /١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
١٩. النهاية في غريب الحديث والاثر /لمجد الدين ابي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الاثير. تحقيق طاهر احمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي دار إحياء الكتب العربية / ط١/مصر / ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.

٢٠. هدية العارفين / لاسماعيل باشا / طبعة استنبول /١٩٥١م .
٢١. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع / للسيوطي /تحقيق احمد شمس الدين دار الكتب العلمية /بيروت /ط١/١٤١٨هـ-١٩٩٨م .

الهوامش

١. ينظر : البغية / ١١٥ وتكملة الصلة لابن الابّار / ٣٦١-٣٦٢ ، هدية العارفين :١٢٤/٢، كشف الظنون ٢١٢/١، ١٢٦١/٢ ، إيضاح المكنون :١١٠/١ ،١٢٠ .
٢. الارتشاف : ١٧١/٣ .
٣. نشأة النحو للطنطاوي / ٢٣٤.
٤. ابن هشام /١٧١.
٥. المرادي / ٥٠٣ .
٦. الارتشاف : ٦٤٨/٢.
٧. ابن هشام / ١٩٨ .
٨. البقرة / ١٠٢.
٩. ينظر هذا الحديث في سنن ابي داود : ٥٣١/٤ .
١٠. ابن هشام : ١٦٩-١٧٠ .
١١. الارتشاف : ٤٠٣/٢ - ٤٠٤ .
١٢. ينظر : ديوانه /١٧٥ .
١٣. المرادي /٥١٩ .
١٤. الهمع : ٣٠٠/٢-٣٠١ .
١٥. ينظر : الارتشاف : ٢١٢/٣ .
١٦. النهاية في غريب الحديث والاثر : ٤٧٢/١ .
١٧. الكتاب : ٣٠١/٣ (هارون) .
١٨. السيوطي : ٣٣٨/٢ وكذلك الارتشاف : ٤٢٨/٢ .
١٩. الارتشاف : ٦٥/٣ .
٢٠. ينظر : الكتاب : ١٢١/١ - ١٢٤ .
٢١. ينظر : المقرّب : ١١٧/١ .
٢٢. ابو حيان الاندلسي : ٦٥/٣ .
٢٣. نفسه : ٦٦/٣ .
٢٤. ينظر : شرح المفصّل : ٧٩/١ .
٢٥. ينظر : الارتشاف : ٥٧/٣ .
٢٦. نفسه .
٢٧. ينظر:موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف لخديجة الحديثي/٤٢٨ .
٢٨. شواهد التوضيح /١٢١-١٢٢.
٢٩. الارتشاف : ٥٧/٣.
٣٠. ينظر : الجنى الداني /٥١٩.
٣١. ينظر : الهمع : ٤٢٨/١.

٣٢. المغني /٢٥٢ .
٣٣. أوضح المسالك ومعه بغية السالك /٥٩.
٣٤. السيوطي /٥٠٢/٢ .
٣٥. نفسه: ٢١٦/٢-٢١٧.
٣٦. ينظر : الكتاب : ١٦٢/٢.
٣٧. ينظر : شرح المفصل : ٨٥/٢-٨٦.
٣٨. البيت للنابغة الجعدي . ينظر ديوانه /١٧٣.
٣٩. السيوطي : ٢١٦/٢-٢١٧.
٤٠. نفسه .
٤١. الهمع : ٢١٦/٢-٢١٧.
٤٢. نفسه .
٤٣. الكتاب : ١٧١/٢.
٤٤. ابن هشام /٣٣٨ وكذلك الهمع : ٤٧١/٢ .
٤٥. لقمان /٢٧.
٤٦. السيوطي : ٤٤٢/١.
٤٧. ينظر : الكتاب : ١٢١/٣ (هارون) .
٤٨. الحجرات /٥.
٤٩. لقمان /٢٧.
٥٠. ابو حيان : ٥٧٣/٢.
٥١. المرادي /٢٩٨.
٥٢. ينظر : صحيح الترمذي : ٢٨٢/٢.
٥٣. ينظر : شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) : ٦٠٢/١.
٥٤. ينظر : الارتشاف : ٢٢/٣.
٥٥. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ /٧٨٤-٧٨٥.
٥٦. ينظر : ديوانه /١٨٠وشرح المفصل : ٩١/٣.
٥٧. ينظر : الهمع : ٢١٨/١.
٥٨. نفسه .
٥٩. الزمر / ٦٤.
٦٠. الكتاب : ١٥٤/٢.
٦١. ينظر : الارتشاف :٨٣/٣.
٦٢. ينظر : الكتاب : ٢٠١/١ ، ٦٤٥/٣ .
٦٣. ينظر: الارتشاف : ٨٣/٣.
٦٤. ينظر : الايضاح : ١٧٥/١.
٦٥. ابو حيان الاندلسي : ٨٣/٣.
٦٦. التحريم /٥.
٦٧. النحو الوافي : ٦١/٢.

٦٨. ينظر : الارتشاف : ٣/٤٩-٥٠.

٦٩. نفسه .

٧٠. نفسه.

٧١. ينظر : النحو الوافي : ٢/١٦١.

٧٢. ينظر : شرح المفصل : ١/٦٠.

٧٣. السيوطي : ١/٢٤٠-٢٤١.

٧٤. نفسه .

٧٥. ينظر : المقرب : ١/٥٠.

٧٦. البيت في ديوان زهير بن ابي سلمى وتمامه (جرى متى يظلم يعاقب بظلمه...).

٧٧. السيوطي : ١/١٧٧.

٧٨. ينظر : سيبويه : ١/٢٩٨ (هارون) .

٧٩. الارتشاف : ٢/٢٩٢.

٨٠. نفسه :١/٢٩٧.

٨١. السيوطي : ٢/١٧٦.

٨٢. ابو حيان الاندلسي : ٢/٨٧.

٨٣. ج١ / ٢٧٥-٢٧٦ .

٨٤. شرح قطر الندى /١٣٣.

٨٥. ينظر : الارتشاف : ١/٤٨١.

٨٦. تمامه: لعمرك ما يغني الثراء عن الفتى اذا حشرجت يوماً وضاق به الصدر

البيت لحاتم بن عبد الله الطائي : ينظر: ديوانه /١١٨ والدرر:١/٤٤.

٨٧. المائدة /٨٠.

٨٨. ابو حيان /٤٨٢.

٨٩. البروج /٤، ٥ .

٩٠. ابو حيان : ٢/٦٢٣.

٩١. ينظر : همع الهوامع : ١/٥١٩.

٩٢. ابو حيان : ٢/١٨٧.

٩٣. نفسه .

٩٤. همع الهوامع : ١/٥١٩.

٩٥. نفسه : ٣/٣٨٤.

٩٦. البيت لجرير : ينظر ديوانه /٤٧٦.

٩٧. ابو حيان : ٢/٥٠٧.

٩٨. ينظر المقرب : ١/٢١٣ وشرح الجمل (لابن عصفور) :٢/٧١.

٩٩. ينظر : الارتشاف : ٢/٥٠٧.

١٠٠. نفسه : ٢/٣١٠.

١٠١. نفسه .